الهيئة تطلق مبادرة "التفضيل السعري الإضافي" لـ208 منتجات وطنية

المصدر: هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية السعودية
تاريخ النشر: 21 سبتمبر 2020

دعما للمحتوى المحلى والمنتجات الوطنية في القطاعات الصحية والصناعية

أعلنت هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية بالتعاون مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية ومركز تحقيق كفاءة الإنفاق عن إطلاق مبادرة التفضيل السعري الإضافي ، لدعم 208 منتج وطني في قطاعات الأدوية والمستحضرات الطبية، وقطاع المستلزمات الطبية، ومجموعة منتجات أخرى من قطاعات صناعية متنوّعة، وتهدف المبادرة إلى زيادة نسبة التفضيل السعري التي تمنح لهذه المنتجات عند مقارنتها بنظيراتها الأجنبية في عروض المتقدّمين على المنافسات الحكومية، والتي حدّدتها لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسّطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات بنسبة 10%، لترتفع النسبة بعد إطلاق المبادرة إلى 30% كحد أقصى، وفقاً لمعايير محدّدة لكل قطاع، وذلك لتخفيف الأثر المالي والاقتصادي عليها في ظل جائحة "كورونا".

وأشارت الهيئة في بيان صحفي إلى أنه تم تحديد هذه المنتجات بناء على معايير مختلفة من قطاع لقطاع بحسب طبيعته، وتقوم آلية عمل المبادرة على تقديم تفضيل سعري للمنتجات المدرجة في القائمة المخصصة للمبادرة يصل إلى 20٪ (إضافة إلى التفضيل السعري الوارد في اللائحة) مجزء الى جزئيتين؛ حيث ان الجزئية الاولى تصل الى10% والجزئية الثانية 10% أخرى. ويتم توزيع كل جزئية بناء على معايير محددة لكل قطاع من القطاعات المستهدفة للمبادرة.
فالمنتجات المحددة في قائمة قطاع الأدوية والمستحضرات الطبية، تُمنح تفضيلاً إضافياً يصل إلى 10% للجزئية الاولى بحكم وجودها بالقائمة، وتضاف إليها 10% أخرى إذا كان المنتج يتكون من مواد فعالة Active Pharmaceutical Ingredient (API) تم تصنيعها وطنياً. وفي قطاع المستلزمات الطبّية والقطاعات الصناعية الأخرى تُمنح تفضيلاًإضافياً يصل الى 10% للجزئية الاولى بحكم وجودها بالقائمة، اما الجزئية الثانية فتضاف في حال كانت نسبة المحتوى المحلي لدى المصنع لا تقل عن 30% وفي بعض المنتجات 40%.

كما تقدّم المبادرة دعماً خاصاً للمكوّنات الفعّالة للأدوية (API) بمنح أي دواء تكون مواده الفعّالة مصنّعة وطنياً نسبة تفضيل إضافية 10% ولا يشترط أن تكون هذه المنتجات في القائمة المحددة للمبادرة.

وأوضحت الهيئة أن المبادرة تمثّل تأكيداً على نهج قيادتنا الرشيدة المستمر في تنمية المحتوى المحلي ودعم المنتجات الوطنية لمواجهة تداعيات جائحة "كورونا"، وتستند المبادرة إلى المادة العاشرة من لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسّطة المحلية والشركات المدرجة، والتي نصّت على "أن المنتج الوطني يمنح تفضيلاًسعرياً من خلال افتراض أن المنتج الأجنبي أعلى بنسبة 10% من السعر المذكور في وثائق العرض، وتجوز زيادة النسبة بالاتفاق بين الهيئة ومركز تحقيق كفاءة الإنفاق".

وأكّدت هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية أن المبادرة ستسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز سلاسل الإمداد في المنتجات المستهدفة، متوقعةً أن يصل الإنفاق التقديري على المصانع الوطنية خلال فترة تنفيذ المبادرة،

والتي تنتهي في نهاية ديسمبر 2021، إلى إجمالي يتراوح ما بين مليارين وثلاثة مليارات ريال.

وبيّنت الهيئة أن تحديد المنتجات المستهدفة بالمبادرة والأكثر تضرراً، جاء بعد دراسة تفصيلية قام بها فريق العمل في المبادرة، حيث شملت الدراسة 10 آلاف منتج، واستبعدت الدراسة المنتجات المدرجة في القائمة الإلزامية. وسيتم إصدار قائمة بالمنتجات الوطنية المستهدفة من المبادرة ونسب التفضيل الإضافية لكل منتج بشكلٍ مفصّل، وتوزيع كل منتج بحسب الفئة وفق مبادرة التفضيل السعري الإضافية.

الجدير بالذكر أن هذه المبادرات تأتي في إطار حرص الحكومة على دعم المحتوى المحلي وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومنحها الأولوية المطلقة، لما يمثله من أهمية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتفعيل دور القطاع الخاص، لا سيما على صعيدّي تحقيق الاكتفاء الذاتي للمملكة في عدد من المنتجات الأساسية، وضمن عدد من المبادرات الحكومية الرامية لتخفيف الآثار المالية والاقتصادية على القطاع الخاص.